

# تقرير الجلسة السابعة والأربعين لاجتماع المجموعة الاستشارية الدولية التابعة لمركز التجارة الدولية

#### رسالة مركز التجارة الدولية:

يعمل مركز التجارة الدولية على تمكين صادرات الشركات الصغيرة من تحقيق النجاح في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول الاقتصادي من خلال تقديم حلول لتنمية التجارة تنتم بالاستدامة والاشتمال إلى القطاع الخاص ومؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات.

ولا تنطوي المسميات المستخدمة أو المواد المقدمة في هذه المطبوعة على أي تعبير عن رأي أيًا كان من جانب مركز التجارة الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الخاصة بهذه الكيانات أو بشأن ترسيم تخومها أو حدودها.

لم يقم مركز التجارة الدولية بمراجعة وتنقيح هذه الوثيقة بصورة رسمية.

مايو ٢٠١٣

لغة الإصدار الأصلية: الإنكليزية

الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، ٦-٧ مايو ٢٠١٣

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التجارة الدولية، ٢٠١٣

ITC/AG(XLVII)/251

## المحتويات

1	الجلسة الافتتاحية
1	الكلمة الافتتاحية لسعادة السفيرة السيدة "كارين بيرس" من المملكة المتحدة، رئيسة الدورة السابعة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك
2	كلمة سعادة الدكتور "سوبانتشاي بانيتشاباكي"، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد"
3	كلمة السيد "باسكال لامي" المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة
5	كلمة السيدة "باتريسيا فرانسيس" المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية
8	الوضعية المالية المستحدثة
9	الاستراتيجية المستحدثة: الانجازات والتحديات
11	عينة من انجازات مركز التجارة الدولية وأفاق 2013
12	مناقشات عامة،
14	ردود إدارة مركز التجارة الدولية
17	جدول المساهمات التطوعية



# تقرير الدورة السابعة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك لمركز التجارة الدولية

جنيف، 6-7 مايو 2013

## الجلسة الافتتاحية

1. قام سعادة السفير "بيرز جورديلو" بافتتاح الدورة السادسة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية.
2. وقد أكد سعادة السفير "بيرز جارديلو" على حرص مركز التجارة الدولية منذ الدورة الأخيرة لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك على الاستمرار في تنفيذ مهامه وفق الأولويات الواردة في المخطط الاستراتيجي 2010-2013 ومخططات العمل لسنتي 2012 و 2013.
3. وقد أعلم سعادة السفير السادة الأعضاء المحترمين أنه تلقى دعوة، بصفته رئيس الفريق الاستشاري المشترك، لإجراء مشاورات مع البلدان المستفيدة حتى تساهم في وضع الشروط المرجعية للتقييم الشامل لمركز التجارة الدولية الذي سيجري خلال سنة 2013. وقد لقي كل التأييد في هذا الشأن من طرف المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية. ومن جهته، وافق على الاستمرار في القيام بدور جهة الاتصال بالنسبة للدول المستفيدة من سلسلة التقييم الشامل الذي يعتزم مركز التجارة الدولية القيام به.
4. وفي نهاية كلمته التمهيدية أعرب سعادة السفير "بيراز جورديلو" عن تقديره للسيدة "فرانيسيس" التي قامت بدور فعال على رأس هذه المنظمة خلال السنوات السبع الماضية، موجها الدعوة لسعادة السفيرة "كارين بيرس" من المملكة المتحدة لتولي منصبها كرئيسة للدورة السابعة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك التابع لمركز التجارة الدولية.

## الكلمة الافتتاحية لسعادة السفيرة السيدة "كارين بيرس" من المملكة المتحدة، رئيسة الدورة السابعة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك.

5. في مستهل كلمتها الافتتاحية تقدمت سعادة السفيرة "كارين بيرس" بجزيل الشكر والامتنان لسعادة الدكتور "سوياشاي بانينشاباكي"، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" الذي تفضل باستضافة الدورة السابعة والأربعين لاجتماع الفريق الاستشاري المشترك بقصر الأمم بجنيف. كما رحبت بحضور السيد "باسكال لامي" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.
6. وقد أعربت سعادة السفيرة "بيرس" عن أملها، في هذه الأونة الاقتصادية المضطربة، أن يوفر المجتمع الدولي الدعم اللازم لمركز التجارة الدولية حتى يتمكن من استكمال عمله الحيوي كما ورد في جدول أعمال "أجندة المساعدة الشاملة من أجل التجارة". وأضافت أنه على الرغم من مختلف التحديات التي تحف بطريق التنمية إلا أنه بإمكاننا، بفضل العمل الجماعي المشترك، معالجة الأمور بصفة فعالة ومد يد المساعدة لأكثر الناس عوزا وأشدهم حاجة. ولا يتسنى ذلك سوى بتعزيز سبل التضامن والتكافل مع مراعاة المصالح المتبادلة.
7. كما أشارت إلى أن تزايد ميول كبار المانحين للتمويل في القطاع الخاص والانتشار المطرد لمبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاهتمام المتجدد بإجراءات تسهيل التجارة والاندماج الإقليمي التي ستكون محل مناقشات خلال المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية، كل هذه العوامل من المؤمل بل من المؤكد أن تؤدي إلى خلق العديد من الفرص للمستفيدين من خدمات مركز التجارة الدولية.
8. وقد أكدت سعادة السفيرة "بيرس" على أن الهدف الرئيسي لهذه الدورة يتمثل في الاطلاع على انجازات سنة 2012 كما يتبين ذلك من خلال التقرير السنوي لمركز التجارة الدولية، ومناقشة التوجهات الاستراتيجية للمركز للسنوات المقبلة. وفي هذا السياق، وجهت سعادة السفيرة نداء لتجديد الدعم لهذه المنظمة العتيبة حتى تتمكن من الاستمرار في تنفيذ المهام التي أنشئت من أجلها.

9. ثم اختتمت سعادة السفيرة كلمتها مشيرة إلى أن مركز التجارة الدولية يقوم بدور هام لمساعدة الدول الأقل نموا في مواجهة العديد من المصاعب والتحديات في عدة مجالات حيوية مثل الإعلام التجاري والشفافية وتأهيل الكفاءات القادرة على وضع مشاريع جاهزة للتصدير وتقوية المؤسسات الداعمة للتجارة وتطوير السياسات التجارية. كما يقدم مركز التجارة الدولية

مساعدات للبلدان ذات الدخل المتوسط. ومن الأكيد أن كل هذه الإنجازات لم تكن ممكنة لولا الاهتمام المتجدد بنشاطات المركز من قبل المجموعة الدولية والدعم التطوعي الذي تقدمه الدول والجهات المانحة المتعددة الأطراف والتي تسهم في تعزيز الصندوق الائتماني للمركز.

## كلمة سعادة الدكتور " سوباتشاي بانيتشابادي"، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

10. في مستهل كلمته الافتتاحية أعرب الدكتور "سوباتشاي" عن مشاركته وجهة النظر القائلة بأن التنمية يجب أن تنصدر اهتمامات العولمة. ومع أن جولة الدوحة للتنمية تولى أهمية للتنمية الاقتصادية إلا أنها تؤكد بوجه خاص على ضرورة توزيع أرباح التنمية على أوسع نطاق ممكن وبصفة عادلة وجعل التنمية أكثر شمولاً واستدامة. وهي روح متصلة في التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية.

11. لقد عمل مركز التجارة الدولية سنة 2012 بالتعاون الوثيق مع المعهد الافتراضي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تأهيل الكفاءات في الجامعات ومراكز البحوث في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مما ساعد على استخدام أدوات تحليل السوق وأساليب تقييم الأداء التجاري وضبط إمكانات التصدير. وكنتيجة لهذه الشراكة، استفاد من التدريب أكثر من 120 متأهلاً من بلدان منطقة البحر الكاريبي والصين وروسيا الاتحادية وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد شكل العنصر النسائي زهاء 71% من المتدربين.

12. لقد لعب مركز التجارة الدولية دوراً فعالاً ونشطاً في تعزيز برنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية لدعم المنشآت الاقتصادية "Empretec Programme"، وهو البرنامج الرامي إلى تشجيع إنشاء الشركات الصغرى والمتوسطة وجعلها قادرة على الاستدامة والابتكار والمنافسة. ولحد الآن تم إنشاء سبع وحدات "مبيتريك" مجهزة بوسائل وآليات مركز التجارة الدولية للتعليم وتلقي المعارف.

13. كان مركز التجارة الدولية شريكاً في تنظيم المؤتمر الأول حول التجارة البيولوجية الذي نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" بالتزامن مع المؤتمر العالمي حول البيئة "Rio+20". كما تم تقديم المساعدة التقنية لمنتجي الزراعات العضوية ولرابطة زامبيا لمعالجة المواد العضوية التي أشرفت على تنظيم المؤتمر الإفريقي الثاني للزراعة العضوية بالاشتراك مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأونكتاد وبالتعاون مع جمعية "التنمية العضوية".

14. وباعتباره الجهاز الرائد في مجال شفافية المبادرة التجارية (TNT) Transparency in Trade يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" تنسيق عمليات جرد التدابير غير التعريفية بعد ضبطها وجمعها من المصادر الرسمية في الدول الأعضاء. ويعمل مركز التجارة الدولية على استكمال البيانات الرسمية عن طريق استبيانات واستقصاءات يتم توزيعها على نطاق واسع بين أوساط الأعمال. وتعتبر المسوح الاستبائية حول التدابير غير التعريفية "NTM surveys" خير مثال عن المقاربة العملية والميدانية لمنهجية مركز التجارة الدولية، فهي تمكن من ضبط التكاليف ذات الصلة بالتدابير غير التعريفية وتتيح إمكانية العمل على تخفيضها من خلال التركيز على التجارة الداخلية وعلى البنية الأساسية في المجالين التقني واللوجستي. كما أعرب سعادة الأمين العام عن فائق تهانيه لمركز التجارة الدولية بمناسبة انطلاق العمل بالتطبيقات المبتكرة لخارطة الوصول للأسواق عبر الإنترنت، مبدياً كل الثقة ببرنامج شفافية المبادرة التجارية "TNT" الذي سيفضي إلى المزيد من توثيق التعاون بين مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومن بينها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

15. وأكد الدكتور "سوباتشاي" على أهمية العمل في "الأونكتاد" على خلق ثقافة الإدارة القائمة على النتائج، حيث يستند صنع القرار على التخطيط الاستراتيجي والإطار المنطقي وتقييم المخاطر. كما أبدى كل التقدير للنجاحات التي حققتها مركز التجارة الدولية في هذه المجال الذي يكتسي أهمية متميزة.

16. ومضى الدكتور "سوباتشاي" في مناقشة عدد من القضايا الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر في المجال الأوسع الذي سيشكل ميدان عمل مركز التجارة الدولية على مدى السنوات القليلة المقبلة والذي يتطلب بذل جهود كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في شتى أقطار العالم. وقد يفرض تطوير إمكانات التعاون والتكامل الإقليمي إلى خلق فرص تستفيد البلدان من خلالها من أسواق شاسعة واقتصاد وفورات الحجم والتنوع الاقتصادي. وفي سياق تأييد هذا الرأي، نذكر على وجه الخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أبان على دور فعال في توسيع مجال تسهيل السياسات التجارية وتنسيق أنظمة التنشيط التجاري، فضلاً عن توفير الموارد وإنشاء شبكات نقل إقليمية مشتركة وبناء بنية أساسية تسهم في الترابط الوثيق بين الأسواق.

17. وأشار السيد الأمين العام إلى التفاوت الملفت في الاستفادة من الازدهار التجاري، ليس فقط بين البلدان بل وكذلك بين مختلف شرائح المجتمع الواحد. ولقد طال انتظار التخفيف من وطأة الفقر، لاسيما في البلدان الأقل نمواً. لذا، لا بد من المزيد من الاهتمام بالترابط الوثيق بين الحد من وطأة الفقر من ناحية وسياسة التشغيل من ناحية ثانية. فالتصدير ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لمكافحة آفة الفقر وإدخال التحولات على البنية الاجتماعية.

18. وفي السياق نفسه، يتعين على مركز التجارة الدولية إعادة توزيع تدخلاته بما يحقق تدعيم الروابط السابقة واللاحقة (الخلفية والأمامية) بين القطاعات التجارية والصناعية وبقية قطاعات النشاط الاقتصادي، قصد تعميم المكاسب على شتى شرائح المجتمع وتكثيف فرص الشغل والحد من وطأة الفقر وإتاحة أسباب التحولات البنوية في المجتمعات.
19. وأضاف الدكتور "سوباتشاي" مبرزا التحولات الملحوظة في طرق وأساليب المعاملات التجارية. إذ يؤدي الانتشار الجغرافي للإنتاج وتجزئته وفق سلسلة القيمة العالمية "global value chain (GVCs)" إلى التخصص التجاري للبلدان حسب الوظائف وليس حسب المنتجات. ومع ذلك، مازالت البلدان الفقيرة تقع في الطرف الأدنى من سلسلة القيمة العالمية وتحتاج إلى مساعدة للإقلاع بقدر ما يتوجب علينا القيام بدراسة حقيقية تبرز بكل أمانة تأثير سلسلة القيمة العالمية (الشمولية) "GVCs" على مشاركة البلدان الأكثر فقرا في التجارة العالمية.
20. واختتم الدكتور "سوباتشاي" كلمته معربا عن أمله في أن يستمر تعزيز التكامل بين المؤسسات التجارية الرئيسية الكائن مقرها بجنيف. وعلى غرار الأكتاد، أقام مركز التجارة الدولية مجموعة واسعة من الشراكات، غايتها تدعيم التعاون حتى يتسنى له ترشيد المساعدات على الوجه الأفضل، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني وحتى على المستوى دون الوطني بالتعامل مع الشركات الصغرى والمتوسطة والفردية. فلا مناص اليوم من إقامة الشراكات لتعميم الفائدة على أوسع نطاق ممكن واستخدام المواد الشحيحة على الوجه الأمثل.

### كلمة السيد "باسكال لامي" المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة

21. في مستهل كلمته أشاد المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالمديرة التنفيذية السيدة "باتريسيا فرانسيس" على الحكمة التي أدارت بها مركز التجارة الدولية على مدى السنوات السبع الماضية. فقد أخذت قرارات شجاعة وحازمة في ظل أزمة تصعب معها القرارات الجريئة. هذه القرارات، وإن كانت تبدو غير شعبية فهي صائبة بالنظر إلى الأفق الواعدة التي في اعتقادي أن السيدة "باتريسيا فرانسيس" كانت واثقة من بلوغها بفضل هذه الإصلاحات. ومن منظور صانعي القرار السياسي والمتعاملين بالسياسة في جميع أنحاء العالم يبقى مركز التجارة الدولية صاحب الرؤية الواضحة في بلورة وتنفيذ سياسة واقعية والمنظمة ذات الرأي السديد في التعامل مع احتياجات وأولويات القطاع الخاص.
22. في عالم أصبحت فيه الموارد شحيحة وندرة في حين ما انفكت احتياجات التنمية في تصاعد مستمر، لا بد من إيجاد نظام لتقليص الكلفة ورفع الأداء كحلقة هامة في سلسلة التنمية. في هذا السياق المحفوف بالتحديات أولت السيدة "فرانسيس" وفريقها اهتماما كبيرا بجمع التبرعات كوسيلة للنهوض بأداء المنظمة.
23. إن وضع نظام إداري في المركز يقوم على النتائج results-based management system (RBM) قد جعل من الرقابة على جدوى استخدام مختلف آليات ومرافق مركز التجارة الدولية والحرص على تقييم النتائج وتدقيق التأثيرات في قلب الحدث. وقد أكد مركز التجارة الدولية مرارا وتكرارا على أهمية إجراء الرقابة على خدمات المركز وتقييم كل إنجاز بالمقارنة مع الأهداف والنتائج المرجوة، حتى يتسنى تصحيح المسار ضمانا لاستدامة عمل المركز. فلا بد من جعل مبدأ الإدارة القائمة على النتائج "RBM" من الثوابت التي يتعين الحرص بالاستمرار على نهجها.
24. على امتداد السنوات السبع الماضية أضحى مركز التجارة الدولية شريكا رئيسيا لمنظمة التجارة العالمية في العديد من المسائل والقضايا الهامة. وقد اعتمد المركز مفهوم المساعدة من أجل التجارة كأداة مبدئية لا محيد عنها وأصبح هذا المفهوم من المضامين الأساسية لعمل المؤسسة ولتحقيق المهمة التي أنشئ من أجلها، بل وكذلك من الشروط التي يجب العمل على توفيرها للاستفادة من خدمات المركز. المساعدة من أجل التجارة تعني توفير الآليات المالية والقدرة للبلدان النامية، وتحديدًا للبلدان الأقل نموا لتمكينها من الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق وجعل النمو التجاري قيمة رائدة في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية. يمكن أن يتجسد التأثير الفعلي للمساعدة من أجل التجارة بصفة مزدوجة. فمن ناحية، يمكن أن نشهد بصفة ملموسة ارتفاع قيمة الصادرات. ومن ناحية أخرى، يمكن للفعاليات الاقتصادية أن تكتسب القدرة على اكتشاف وضبط فرص الأعمال ذات الصلة بالتجارة. كما يمكن لهذه الفعاليات أن تصبح أكثر أهلية لتحسين وتطوير الحوار مع القطاع الخاص. ولقد ثبت بالتجربة سداد الرؤية لدى مركز التجارة الدولية حيث حقق نجاحا من الناحيتين. ويستطيع اليوم أن يرفع بكل استحقاق شعار "مركز التجارة الدولية 100% مساعدة من أجل التجارة".

25. وقد أشار السيد "لامبي" إلى أن مركز التجارة الدولية قد قام، خلال الاستعراض العالمي الثالث للمساعدة من أجل التجارة لسنة 2011، باستعراض و تسهيل استعراض زهاء 20 مسيرة قصصية ناجحة مع التركيز بصفة خاصة على قضايا المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة للاستعراض العالمي الرابع الذي سيقام من 08 إلى 10 يوليو من هذا العام، فإن مركز التجارة الدولية يساهم كشرريك هام في عملية رصد القطاع الخاص التي تسهر منظمة التجارة العالمية على إنجازها. ولحد هذا اليوم، تلقت منظمة التجارة العالمية زهاء 700 إجابة من القطاع الخاص التي سيفضي تحليلها إلى إلقاء الأضواء عن كيفية نفاذ الشركات الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية لمعادلات سلسلة القيمة الإقليمية والعالمية والاستفادة منها والعمل على الارتقاء في درجاتها.

26. كما أشار السيد "لامبي" إلى أهمية دور مركز التجارة الدولية في أجنحة المساعدة من أجل التجارة والذي سيزداد أهمية في المستقبل. ومع تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية وتأثر شركاء التنمية التقليديين بتداعيات الأزمة، لا بد من التركيز على

ثلاثة مصادر بديلة للتمويل: التمويل فيما بين بلدان الجنوب لبناء القدرات وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بالتجارة، تعبئة الموارد المحلية ثم الاستثمار في القطاع الخاص. ويعتبر مركز التجارة الدولية الأداة المناسبة والمؤهلة لتعبئة المال العام والخاص والاستفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية قصد الرفع من أداء الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص. فالعلاقات القائمة بين مركز التجارة الدولية والشركات الصغرى والمتوسطة وكذلك كبرى الشركات العاملة المتعددة الجنسيات تجعله شريكا طبيعيا قادرا على تعبئة الإمكانيات من المصادر غير التقليدية.

27. كما تطرق المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى الدور الهام الذي يقوم به مركز التجارة الدولية إزاء البلدان تتطلع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو التي توجد في المرحلة ما قبل انضمامها النهائي للمنظمة. وفي هذا الصدد يقوم مركز التجارة الدولية بدور رائد في مجال تنفيذ السياسات التجارية للبلدان النامية. فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعتبر التزاما حكوميا إزاء القطاع الخاص والشركات الصغرى والمتوسطة على وجه الخصوص التي تشكل النسيج الاقتصادي للعديد من البلدان النامية.

28. وفي معرض الحديث عن تقرير صادر عن "مجموعة تفكير حول مستقبل التجارة" *the Report of the Panel on "Defining the Future of Trade"* الذي تم تقديمه منذ أسبوعين، أكد السيد "لامبي" على أن مركز التجارة الدولية، بحكم خبرته الملموسة على أرض الواقع، يملك قصب السبق في التفكير بإدماج التوجهات الجديدة والأولويات ضمن برامج عمله.

29. واحدة من النقاط الهامة تتمثل في الانتشار المتزايد للتدابير غير التعريفية وتأثيراتها على التجارة. ولقد ساهم نشاط مركز التجارة الدولية في مجال التدابير غير التعريفية، خاصة من خلال البحوث والاستقصاءات في أوساط الأعمال والمؤسسات، في ضبط الحواجز غير التعريفية التي تواجه الشركات الصغرى والمتوسطة، مما أثار جدلا حول ضرورة تعزيز قدرات القطاع الخاص في البلدان النامية حتى يستطيع العمل وفق المعايير القانونية ومقاومة التدابير غير القانونية التي في جلها من وضع القطاع الخاص.

30. وقد أعرب السيد "لامبي" عن تأييده للمقاربة والمنهجية العملية لمركز التجارة الدولية التي تضع الابتكار من بين أبرز اهتماماته. فنشاط مركز التجارة الدولية في مجال الخدمات، خاصة في مجال السياحة والبيئة وسيدات الأعمال، علاوة عن تحليل معادلات سلسلة القيمة والاقتصاد الأخضر، كل ذلك جعل من المركز يحرز قصب السبق في أجندة التجارة المتعددة الأطراف. كما عبر عن ارتياحه لعودة انطلاق برنامج تجارة الخدمات، حيث تشكل الخدمات 50% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي و50% من الصادرات العالمية بمقياس القيمة المضافة. فالشق الأكبر من زبائن مركز التجارة الدولية، وخاصة الزبائن من البلدان النامية الصغيرة الواقعة على الجزر والبلدان ذات الاقتصاديات الصغيرة الهشة، يعتمد على الخدمات كأداة أساسية لتحسين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

31. وفي إشارة إلى الأشغال المتعلقة بسلسلة القيمة، قال السيد المدير العام أنها تشكل فرصة هامة للرقى والتطور بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة العاملة في البلدان النامية على وجه الخصوص والتي لا تتوفر على القدرة الإنتاجية المتنوعة والنهائية الكافية للتصدير المباشر. هذه الشركات بإمكانها العمل على أراضيها كشركات مقاولة من الباطن لكبرى الشركات العالمية، ريثما تكتسب القدرة على بناء قدراتها واكتساب الخبرة لتصبح قادرة على التعامل مع الأنظمة القانونية. ومن الأكد أن هذا النشاط سيشكل في المستقبل محور اهتمامات مركز التجارة الدولية.

32. وفي إشارة إلى النمو الهائل للتجارة بين بلدان الجنوب قال السيد المدير العام أنه يتعين على مركز التجارة الدولية أن يوجه جهوده نحو تنمية التجارة فيما بين بلدان الجنوب ومساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة على تنويع صادراتها نحو أسواق البلدان الصاعدة. فقبل 20 سنة خلت، كانت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تشكل بالكاد 10% من التجارة العالمية. ومن المرتقب أن تشكل هذه التجارة في أفق سنة 2020 ثلث التجارة العالمية. وهنا لابد من التأكيد على الدور الهام الذي يتعين أن يقوم به مركز التجارة الدولية في مساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة في فهم تطلعات شركائها من بلدان الجنوب التي تتفاوض معها، بما في ذلك ضبط القيود والحواجز التي تعوق المبادلات التجارية فيما بينها.

33. وبالإشارة إلى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ببالي، يلاحظ السيد "لامبي" أن جهود تسهيل التجارة - إزاحة الحواجز وتفكيك القيود التجارية - هي وحدها الكفيلة بالدفع بعجلة النمو. فتدعيم قدرات الشركات على الإنتاج والعمل على الرفع من قدراتها التنافسية غير كاف في حد ذاته إذا لم تكن هذه الإجراءات مقرونة بوضع التدابير المناسبة عند معابر الحدود، بما يكفل تسريع وتيرة التصدير والاستيراد بأقل كلفة ممكنة. فتسهيل التجارة بأداء فعال يبقى الشرط الأساسي لتكثيف الاستثمار الداخلي والاستثمارات الخارجية المباشرة.

34. وفي الختام تقدم السيد "لامبي" مجددا بالشكر للسيدة "باتريسيا فرانسيس" لدورها القيادي وللترتيبات التي اتخذتها لتمهيد الطريق للخلف الذي ستعرف هويته بحلول شهر يونيو المقبل.



## كلمة السيدة "باتريسيا فرانسيس" المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية

35. في مستهل كلمتها قامت السيدة "فرانسيس" باستعراض مراحل فترة انتدابها كمديرة تنفيذية لمركز التجارة الدولية والتي استمرت مدة 7 سنوات، مذكرة بالعود التي قطعتها على نفسها سنة 2006 والمتمثلة في الأخذ بيد مركز التجارة الدولية عملاً بمبدأ التطوير وليس عن طريق العمل الثوري، لرفع التحديات وفقاً لتوصيات تقييم الدانمرك لسنة 2005. وعند الإمعان في التفكير، يمكن القول أن لكل شخص، من منظوره الخاص، أن يقدر مجريات الأمور بما يشبه الثورة. ولكن في تقدير السيدة "باتريسيا" أن التطور الشامل والمتكامل الذي حققه مركز التجارة الدولية يبعث على الارتياح

36. لقد قررت اللجنة المديرية معالجة اللائحة الطويلة للمشاكل التي تم ضبطها خلال تقييم الدانمرك والعمل على إيجاد الحلول لها في وقت لم يكن موظفو مركز التجارة الدولية في غالبيتهم على اقتناع بالحاجة الملحة للقيام بتغييرات جوهرية. فغياب ثقافة المؤسسة جعل من قيمة هذه المنظمة أدنى من مجموع قيم مكوناتها. ولم يفرز التقييم في نظر السيدة "باتريسيا" سوى عن بعض الإرشادات المتواضعة حول كيفية التغيير مكثفياً ببعض التوصيات حول توسيع مجال المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة سواء من ناحية الزيادة في الإنفاق أو من حيث توسيع مجال هذه المساعدة لتشمل نطاق أوسع من البلدان.

37. فبالرغم من حجم التحديات، فقد كان مركز التجارة الدولية في مستوى الحدث، حيث قام بإصلاحات استراتيجية في طريقة إدارة أعماله والتعامل مع أنشطته. ولقد تتطلب ذلك إدخال العديد من الإصلاحات على شتى الأصعدة الهيكلية والعملية مما أدخل تحولات عميقة في ثقافية المؤسسة، بما يضمن حسن الانتقال إلى الأفضل والأجدي والمستدام في خدمة استقرار ونجاح المؤسسة. لقد كانت الإصلاحات ذات أبعاد كبيرة تم من خلالها امتحان منظمة دأبت تقليدياً على تقديم خدمات تتمحور حول عدد ضئيل من المشاريع ذات صبغة ظرفية ومحدودة في المكان والزمان تعتمد في أغلب الأحيان على وسائل وآليات ينقصها الاندماج. أما اليوم فإن المركز يقطف ثمار قرار اعتماد المشاريع الكبرى التي يتم تنفيذها على مدى عدة سنوات، بما يضمن الرقي بقيمة المساعدة الفنية التي يقدمها المركز ويرفع من حجمها وأدائها وتأثيراتها وأصبحت فوائدها عامة وشاملة للعديد من البلدان.

38. الخطوة الأولى تمثلت في إيجاد الموارد المالية وتعبئتها وتأهيل مركز التجارة الدولية ليصبح على إمام ودرابة بإدارة مجموعة من كبريات المشاريع (وعددها 12 مشروع). ولقد تم إطلاق العمل بالجانب الأكبر من هذه المشاريع سنة 2008. أما سنة 2009 فقد شهدت إنشاء وحدة إدارية تعنى بإدارة المشاريع الكبرى، وهي مبادرة غير مسبوق في نشاطات المركز ساهمت في توضيح الرؤية المستقبلية. وبذلك ترسخت أهمية أوراش المشاريع الكبرى في أذهان موظفي المؤسسة و كل من تعامل معها من داخلها وخارجها. أما من الناحية العملية فقد تمكنت الإدارة العامة لمركز التجارة الدولية من أخذ الدروس من هذه التجربة الفريدة والاستفادة من نتائجها.

39. وعلى مدى فترة الجيل الأول من المشاريع الكبرى المتراوحة بين 2008 و 2013 استجاب مركز التجارة الدولية لاحتياجات زبائنه ووضع مجموعة أساسية من إجراءات العمل الداخلي غايتها تحسين إدارة وتنفيذ المشاريع. ويتعلق الأمر بالإجراءات الآتية:

- اعتماد مناهج وآليات قائمة على النتائج قصد تسهيل تنسيق سير المشاريع وممارسة الرقابة وتقييم النتائج ومتابعتها؛
- إدارة المشاريع وتأمين التدريب حرصاً على تأهيل الكفاءات وبناء القدرات؛
- وضع آلية لإدارة العلاقات مع الزبائن عبر الإنترنت والحرص، من ضمن وظائف أخرى، على حسن تدبير العلاقات مع الدول؛
- وضع نظام آلي لمعالجة المعلومات ذو صلة وثيقة ومباشرة مع نظام الأمم المتحدة لجمع البيانات (IMDIS) IT architecture linking projects to corporate reporting؛
- مركزية اتخاذ القرار ووضع التدابير اللازمة للرقابة الإدارية ومراجعة الإجراءات وذلك ضماناً لفعالية أداءها؛
- اعتماد سياسة التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة ووضع تدابير للرقابة والمتابعة المستمرة للتأكد من حسن تنفيذ المشاريع وترشيد استعمال الموارد البشرية والمالية وخدمات تدعيم النظم الإعلامية؛
- المسائلة المالية الصارمة من خلال نظام جديد يتيح تقفي مجريات مصادر التمويل بكل جدية وفرض الرقابة على إدارة الشؤون المالية (بما في ذلك استعمال التحليل النموذجي الأول لكلفة المشروع وإطلاق العمل تدريجياً بنظام يستند إلى تحليل النتائج مقارنة بالكلفة)؛
- الشفافية المطلقة حول تقدم انجاز المشاريع من خلال تمكين الأطراف المعنية من الاطلاع على المستجدات عن طريق نسخة بيتا Beta Version من النظام المركزي الجديد للمتابعة التي وضعها مركز التجارة الدولية على الخط سنة 2013 وسيتم وضعها على ذمة العموم سنة 2014)؛
- وظيفة التقييم المتطور.

40. أما النتيجة المرجوة من كل هذه الإصلاحات فتتمثل في وضع أسس الثقة المتبادلة بين المانحين والمستفيدين. وبهذا يتسنى لمركز التجارة الدولية القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها على الوجه الأفضل، رائده في ذلك متانة الشراكة المتجددة والواعدة .
41. ففي هذا اليوم، الذي نقف فيه على سنة 2012 وقد استفحلت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فهل تأتي سنة 2013 بعود مختلفة؟ في اعتقادي أن مركز التجارة الدولية يعتبر المرصد الأفضل لإيجاد حلول للبلدان التي تريد تنمية اقتصادياتها مع الحرص الشديد على بناء أسس التنمية الأكثر شمولا واستدامة.
42. وعلى النقيض من البلدان المتقدمة التي تواجه أوضاعا اقتصادية صعبة تجعلها تترجح تحت أعباء مالية مثقلة بالديون وتركن إلى اتخاذ تدابير تشفوية صارمة نرى الاستهلاك السنوي في البلدان الصاعدة في نمو مطرد سنة 2013. ففي هذا المناخ الاقتصادي المضطرب يتعين على البلدان النامية العمل على إيجاد المنافذ لصادراتها في بلدان الجنوب. إن الإعلان خلال مؤتمر القمة "لبلدان بريكس (BRICS countries (Brazil, Russia, India, China and South Africa" المنعقد في شهر مارس بإفريقيا الجنوبية عن الزيادة في التجارة البينية لهذه المجموعة لتبلغ قيمتها سنويا 500 مليار دولار أمريكي إلى غاية سنة 2015 وعن قرار إنشاء بنك للمعاملات البينية لبلدان بريكس Intra-BRICS bank ليبيث على الأمل في عودة انطلاق المبادلات التجارية. إن المنتدى العالمي لمركز التجارة الدولية حول تنمية الصادرات World Export Development Forum (WEDF) المنعقد بجاكرتا في أكتوبر الماضي قد ركز الانتباه إلى وجود إمكانيات بين بلدان الجنوب يتوجب العمل على استغلالها خاصة بين بلدان جنوب شرق آسيا والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وفي نهاية الاجتماع تم التوقيع بين غرفة إندونيسيا للتجارة وغرفة جنوب إفريقيا للتجارة على بروتوكول اتفاقية للتعاون بين الجانبين. كما تم تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إندونيسيا ونيجيريا، بما يعود بالنفع الكبير على البلد المضيف.
43. كما أن مركز التجارة الدولية لا يألو جهدا للتأكيد على أهمية الاندماج الإقليمي في إفريقيا كوسيلة لتقليص تبعية القارة إزاء صادرات المواد الأولية وعلى ضرورة الاعتماد أكثر فأكثر على المواد التحويلية ذات القيمة المضافة. ويعتبر النمو المتزايد للطبقة الوسطى في إفريقيا إضافة إلى اتساع المجال الحضري عاملا من عوامل خلق العديد من الفرص للتصدير على المستوى الإقليمي. وبلاستناد إلى تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا فإن الاستهلاك الخاص في إفريقيا سيخلق قيمة إضافية للناتج الداخلي الإجمالي في إفريقيا بنسبة 3% هذه السنة ، وهي قيمة تشكل أكثر من نصف النمو في القارة. وتشير دراسة أعدها مركز التجارة الدولية حول الإمكانيات التجارية في إفريقيا إلى أن تقليص الوقت اللازم للتخليص الجمركي بنسبة 50% قد يؤدي إلى خلق ثروات سنوية إضافية إلى الناتج الداخلي الإجمالي للقارة الإفريقية تقدر بحوالي 15 مليار دولار أمريكي. كما أن تقليص الكلفة والزمن اللازمين لتصدير السلع بين البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء بنسبة 50% قد ينتج عنهما زيادة سنوية بقيمة 20 مليار دولار إضافية إلى الناتج الداخلي الإجمالي للقارة الإفريقية.
44. وفي معرض حديثها عن النتائج، خاطبت المديرية التنفيذية الفريق الاستشاري المشترك معلنة أن مركز التجارة الدولية قد سلم خلال السنة الماضية مبلغ 40 مليون دولار أمريكي في إطار المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة، أي أدنى من المبلغ الذي تم تسليمه سنة 2011 والتي وإن كانت سنة قياسية، فهي ليست مناقضة للتوقعات التي تم الإعلان عنها في إطار الفريق الاستشاري المشترك في نفس الفترة من السنة الماضية. فأغلب كبريات البرامج قد تم إنجازها سنة 2012 أو ستنتهي أشغال إنجازها خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2013. ولا بد من الانتظار بعض الوقت لتقييم نتائج الجيل الأول من البرامج الكبرى. ومن السابق لأوانه تجديد أجندة البرامج الكبرى دون ضبط حصيلة التجربة السابقة وأخذ الدروس منها والاستفادة من نتائجها، مع الإشارة إلى أن تطوير الجيل الجديد من البرامج الكبرى يحتاج إلى سنة كاملة على الأقل. ومن المرتقب أن تسجل سنة 2014 الرقم القياسي لقيمة خدمات المركز من حيث المبالغ المسلمة سنة 2011.
45. ظل مركز التجارة الدولية سنة 2012 محافظا على التزاماته إزاء البلدان الأكثر ضعفا، حيث سلم للبلدان ذات الأولوية نحو 69% من المبالغ المعتمدة لفائدة البلدان والمناطق ذات الحاجة الخاصة. وبالرغم من أن هذه النسبة تمثل تراجعا طفيفا بالمقارنة مع سنتي 2011 و 2010 إلا أنها أعلى من النسب المسجلة في أي من السنوات السابقة. ويحرص المركز على الحفاظ على هذه النسبة العالية من المبالغ المسلمة للبلدان الأقل نموا مع العمل على الرفع من حجمها لتقترب من الرقم القياسي المسجل سنة 2011.
46. ركزت السيدة "فرانسيس" على اثنين من البرامج العالية الأداء اللذان حققهما مركز التجارة الدولية: تقييم مدى التأثير الحديث لمبادرة مركز التجارة الدولية بشأن الصيغة الأخلاقية التي لم يسبق لها مثيل، ثم تقييم إنجازات الجيل الأول من البرامج الكبرى الذي مكن من إحداث إصلاحات في آليات تسليم الأموال من طرف مركز التجارة الدولية من خلال التدخل على العديد من المستويات التي تضمن للمركز أوفر قدر من التأثير . وفي الأخير توجهت السيدة "فرانسيس" بجزيل الشكر والامتنان للمانحين الذين ساهموا في أكثر البرامج نجاحا من خلال النافذة الأولى والنافذة الثانية لصندوق مركز التجارة الدولية للانتماء الخاص.
47. في سنة 2012 أجرى مركز التجارة الدولية التقييم الأول الذي يعد سابقة على الإطلاق. ولقد أثبت تقييم منتصف الطريق لعمليات الصيغة الأخلاقية في كينيا مدى تأثير المنهجية أو المقاربة التي تستند على الدراسة التسويقية. وقد استعمل جمهور المستفيدين المكون أساسا من نساء بيوت الصفيح العائدات المالية لتحسين ظروف حياة عائلاتهم وللاستثمار في التعليم

والسكن والصحة. وقد أُلحِت توصيات التقييم على ضرورة تعميم البرنامج على أوسع نطاق ممكن ليشمل مجموعات أخرى مهمشة وأسواق يتم استهدافها باستعمال نفس صيغ فرص الأعمال.

48. ولقد انتهت أشغال برنامج بناء القدرات التجارية في إفريقيا سنة 2012، وهو البرامج الأكبر الذي أنجزه مركز التجارة الدولية على الإطلاق. وقد اعتمدت المرحلة الثانية من البرنامج The second phase of the programme, PACT II منهجية مبتكرة مطبقة في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى the Economic Community of Central African States (ECCAS) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ' the Economic Community of West African States (ECOWAS). كما تم تسليم مكونات البرمجيات الإعلامية الضرورية لاكتمال الاستثمار في البنية الأساسية من المعدات ووسائل الربط : تعزيز الروابط المبنية على المؤسسات بين أطراف المجموعات الاقتصادية الإقليمية ' institutional strengthening of regional economic communities (RECs), وتطوير المؤسسات الداعمة للتجارة "TSIs" وشبكات الأعمال التجارية وكذلك خلق منشآت أعمال تجارية قطاعية حسب الطلب مع ضبط سلسلة القيم الإقليمية. تتمثل قوة وأصالة الاستراتيجية التي ينفرد بها مركز التجارة الدولية في الملائمة بين مختلف التدخلات في المجالات الثلاثة لتحفيز القطاع الخاص، حتى يلعب دورا رياديا في ديناميكية الاندماج الإقليمي. حاليا يعمل مركز التجارة الدولية مع المستفيدين والجهات المانحة على تصميم الجيل الجديد من البرامج الكبرى بالاعتماد على نتائج المرحلة الثانية "PACT II".

49. وبنهاية سنة 2012، اكتمل العمل ببرنامج تعزيز القدرات العربية لبرنامج التجارة The Enhancing Arab Capacity for Trade programme (EnACT). ولقد كانت الغاية من وضع هذا البرنامج ذو البعد الإقليمي مساعدة الجماعات المهمشة من خلال تنمية صادرات الشركات الصغرى والمتوسطة. وتتمثل المنهجية المتبعة في ضبط القطاعات التي تتوفر منتجاتها على حظوظ وقابلية عالية للتصدير ثم العمل على ربطها بالسوق العالمية مع التركيز بشكل مباشر على الاندماج الاجتماعي من خلال تمكين الشركات الصغرى والمتوسطة من النجاح في عالم الأعمال. أما الهدف الذي يرمي إليه هذا البرنامج فيتمثل في ضبط القطاعات ذات الإمكانيات والحظوظ التصديرية العالية لجعلها على صلة بالأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال تمكنت الشركات الصغرى والمتوسطة المتخصصة في الصناعة التقليدية والحرف اليدوية في الأردن من النفاذ إلى أسواق جديدة بفضل برامج التجارة "EnACT"، وكذلك الشأن بالنسبة للمواد الهندسية والمنتجات الغذائية التحويلية من الجزائر ومصر والمغرب وتونس التي تمكنت هي الأخرى من الدخول إلى الأسواق بنجاح بفضل هذا البرنامج. ولقد استفادت سيدات الأعمال وخاصة الشابات من عائدات مالية هامة ومن فرص الشغل التي تم خلقها بالمناسبة.

50. أما المرحلة الثانية "The Netherlands Trust Fund NTF II" من البرنامج الممول من طرف البلدان المنخفضة فقد تم انجازه بالكامل سنة 2012. هذا، وقد حقق برنامج "NTF II" أهدافه المتمثلة في تعزيز القدرة التنافسية التصديرية لمجموعة من القطاعات التي تملك إمكانيات وحظوظ تصديرية وافرة في كل من كينيا والسنغال وأوغندا وجنوب إفريقيا وبنغلاديش.

51. وفي السنوات الأخيرة أصبح مركز التجارة الدولية مثالا يحتذى في مجال تمكين المرأة من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، كجزء من برنامج المرأة والتجارة الذي يتم تمويله من طرف المملكة المتحدة والعديد من الجهات المانحة تحت رمز النافذة واحد "W1". وقد قام مركز التجارة الدولية بتصميم مجموعة من المشاريع تتيح لسيدات الأعمال الاستفادة من خدمات الدعم للتجارة. كما اعتمد المركز منهجية تراعي الميزات الخاصة لكل من الجنسين في تصميم وتنفيذ المشروع. فتكافؤ الفرص بين الجنسين هي دعامة للحكامة الجيدة والسياسة المتبصرة. فعندما يكون للمرأة اليد العليا على دخلها المالي تتوارد النتائج الإيجابية التي تسهم في كسر حلقة من حلقات الفقر والعوز.

52. إحدى النتائج الرئيسية لهذا البرنامج تتمثل في إنشاء المنتدى العالمي الذي يعمل على تمكين البائعات من إمدادات التموين ورفع حصة السيدات اللواتي يملكن شركات أعمال من عقود الشركات والحكومات والمؤسسات. وفي غضون سنتين فقط مكن المنتدى من تسهيل تصدير سلع بقيمة تفوق 20 مليار دولار أمريكي تم إنتاجها من قبل 200 شركة كبرى ومتوسطة على ملكية سيدات الأعمال.

53. وفي معرض حديثها عن سنة 2013، نهبت السيدة "فرانيس" السادة الأعضاء إلى التخفيضات في الميزانية التي ستواجه مركز التجارة الدولية. فينبغي على كافة وكالات الأمم المتحدة الاستعداد للتأقلم مع هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. ومن المرجح أن تشهد ميزانية المركز للفترة الممتدة على سنتين نقسا في الميزانية بقيمة 1,9 مليون فرنك سويسري من أصل مجموع الميزانية الذي يبلغ 76,1 مليون فرنك سويسري برسم الفترة 2012-2013. ويتمثل الشغل الشاغل لمركز التجارة الدولية في كيفية التعامل مع هذه التخفيضات دون المساس بمصالح البلدان المستفيدة.

54. وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإن كانت تشير إلى انخفاض حجم المساعدات من أجل التجارة سنة 2011 فإن الاعتماد المخصص لتمويل بناء القدرات وتأهيل الكفاءات في القطاع الخاص وتعزيز سلسلة القيمة قد شهدت ارتفاعا خلال نفس الفترة. ومن المؤمل في رأيها أن يكون المركز قادرا على رفع التمويل من خارج الميزانية للعودة إلى مستويات سنة 2011 من حيث المبالغ المسلمة.

55. وفي الأخير عبرت السيدة "باتريسيا فرانسيس" عن شكرها وتقديرها البالغ للسيد "سوباتشاي" الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "لأنكتاد" والسيد "باسكال لامي" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ولفريق العمل في المؤسستين على الدعم الذي قدموه للتطورات التي شهدتها مركز التجارة الدولية. كما توجهت بالشكر أيضا إلى الطاقم المشرف على الإدارة وكافة الموظفين في المركز على تفانيهم وإخلاصهم في العمل. والشكر موصول للدول الأعضاء اللتي بدون الثقة التي أحاطت بها مركز التجارة الدولية لما استطاع تحقيق المهمة التي أنشئ من أجلها.

## الوضعية المالية المستحدثة

### من تقديم السيدة "إيفا كيه موراي" مديرة قسم دعم البرامج بمركز التجارة الدولية

56. قدمت السيدة "موراي" توضيحات حول نمو الموارد المالية لمركز التجارة الدولية لمدة تزيد عن 4 فترات مالية، وهي المدة المتراوحة بين سنتي 2006-2007 إلى يومنا هذا. خلال هذه الفترة وإلى غاية موفى سنة 2011 ارتفع إجمالي الموارد من 131.8 مليون دولار أمريكي إلى 169.4 مليون دولار أمريكي. ومن المرتقب أن تسجل هذه الموارد مبلغ 161 مليون دولار أمريكي بحلول شهر ديسمبر 2013.

57. خلال الفترات المالية الأربعة المذكورة ارتفعت الميزانية العادية من 55.9 مليون دولار أمريكي إلى 80.8 مليون دولار أمريكي، في حين أن التمويل من خارج الميزانية قد ارتفع من 75.9 مليون دولار أمريكي إلى المبلغ الذي كان متوقعا وهو 80.2 مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لفترة السنتين 2012-2013 فإن ما يقارب من نصف نفقات مركز التجارة الدولية 47% يأتي من الميزانية العادية، بينما يأتي النصف الآخر 53% من المساهمات خارج الميزانية. ولقد كان الإنفاق المتوقع للفترة 2012-2013 بمبلغ 163.5 مليون دولار أمريكي، منها 76.8 مليون دولار أمريكي من الميزانية العادية و 86.7 مليون دولار أمريكي من خارج الميزانية.

58. وأوضحت السيدة "إيفا كيه موراي" أن الميزانية العادية تكون خاصة بتدبير الشؤون الإدارية وتنفيذ البرامج الفعلية كما تستعمل أيضا في الإدارة وتمويل البنية الأساسية المادية لمركز التجارة الدولية. ويتم استخدام حوالي 79% من موارد الميزانية العادية في تمويل شؤون الموظفين. وإلى غاية موفى شهر مارس بلغت نفقات المركز 11.1 مليون دولار أمريكي من مجموع ما هو متاح والبالغ 15.2 مليون دولار أمريكي.

59. وبالنسبة للتمويلات من خارج الميزانية، ذكرت السيدة موراي أنه إلى غاية 31 مارس 2013 تم إنفاق مبلغ 4.1 مليون دولار أمريكي من المبلغ الإجمالي متاح بالنافذة واحد 1 وقدره 12.5 مليون دولار أمريكي. أما النافذة II فتستوعب التمويلات التي تشمل الاتفاقيات الثنائية والصناديق الائتمانية متعددة الجهات المانحة مثل إطار العمل المتكامل المحسن وصندوق الأهداف الإنمائية للألفية والصناديق المتجددة، فضلا عن الأموال المخصصة للخبراء المعاونين. ويتم ضبط كيفية استعمال هذه الأموال وفقا لاتفاقيات موقعة لتنفيذ مشاريع معينة تغطي عادة عدة سنوات. وإلى غاية 31 ديسمبر 2013 أنفق مركز التجارة الدولية 6.2 مليون دولار أمريكي من جملة 26 مليون دولار أمريكي متاحة. وقد تم التخطيط لاستعمال الجزء الباقي لتغطية النفقات إلى غاية نهاية السنة فما بعد.

60. أنجز مركز التجارة الدولية عددا كبيرا من البرامج سنة 2012 ويوجد عدد آخر قيد الانجاز وسيتم استيفاء هذه البرامج بالكامل سنة 2013. ويقدر مركز التجارة الدولية حجم المبالغ التي سيتم تسليمها هذه السنة في إطار المساعدة الفني بقيمة 46 مليون دولار أمريكي.

61. وفي معرض حديثها عن احتياطي التشغيل أوضحت السيدة "موراي" أن مركز التجارة الدولية ما فتئ يبذل قصارى جهده لبلوغ المستوى القانوني المطلوب، مبرزة التقدم الحاصل منذ سنة 2008 لبلوغ الهدف القانوني المتمثل في نسبة 15% من النفقات السنوية للصناديق الائتمانية. وتشير بيانات 2012 إلى أن مستوى احتياطي التشغيل قد بلغ نسبة 13.7% بقيمة 4.78 مليون دولار أمريكي.

62. وقالت السيدة "موراي" أن المركز ملتزم بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من فاتح يناير 2014. وسوف تضمن تلك المعايير تحسين التقارير عن تكاليف المشاريع وتدعيم أعمال الإدارة القائمة على النتائج. وقد أكد المدققون الخارجيون على الحاجة الملحة للإعداد المكثف والدعم المتواصل لهذه المرحلة الانتقالية.

63. أما عن الميزانية العادية للسنتين الماليتين 2014-2015 فقد أعلنت السيدة "موراي" السادة الأعضاء أن الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة قد طلبا إجراء بعض التخفيضات. لذا، فإن مركز التجارة الدولية قد قرر إجراء تخفيضات بمبلغ 1.9 مليون فرنك سويسري. ويتمثل الشغل الشاغل للمركز حاليا في كيفية إجراء هذا التخفيض دون المساس بمصالح المستفيدين. ولهذا يعمل المركز على:

- الحفاظ على قدرة المركز في تخصيص 50% على الأقل من ميزانيته لفائدة الدول الأعضاء الأقل نمواً " least developed countries LDCs" والدول النامية غير الساحلية "landlocked developing countries LLDCs" والدول الصغيرة الواقعة على الجزر وكذلك البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء،
- إعطاء الأولوية للابتكار وللstrategies الرامية إلى مواجهة التحولات الطارئة في الاحتياجات،
- تعزيز قدرات الإدارة القائمة على النتائج " results-based management "

64. ومضت السيدة 'موراي' قائلة أن مركز التجارة الدولية، حرصاً منه على بلوغ أهدافه، يعتزم الجمع بين مكاسب الانتاجية - بالاعتماد على تدابير الأداء المتميز في الحاضر والمستقبل وعلى أنظمة وإجراءات العمل المتطورة- مع ترشيد تنفيذ الميزانية بفضل الملائمة بين التخفيضات في الوظائف وغير الوظائف. وسيستمر النقاش حول الميزانية العادية لفترة السنتين المقبلتين في إطار الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والهيئات الرسمية التابعة لها، علماً أن هذه المسألة تعتبر أيضاً محط اهتمامات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية والـ **the Advisory Committee on Administrative and Budgetary Questions (ACABQ)** واللجنة الخامسة والجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة منظمة التجارة العالمية المكلفة بالميزانية والمالية والإدارة **the WTO Committee on Budget Finance and Administration** وكذلك المجلس العام. (CBFA)

65. وفي الختام توجهت السيدة "موراي" بالشكر للسادة الأعضاء على الدعم الذي ما فتئوا يحيطون به مركز التجارة الدولية معربة عن أملها في استمرار هذا العطاء خلال فترة السنتين المقبلتين.

## الاستراتيجية المستحدثة: الانجازات والتحديات

### من تقديم السيد "جون ماري بوجام"، نائب المدير التنفيذية لمنظمة التجارة الدولية

66. في إشارة إلى الخطة الاستراتيجية للمركز للفترة 2012-2015 والإطار المنطقي "logframe" الجديد 2014-2015 اللذان وافق عليهما الفريق الاستشاري المشترك في مايو 2012، قام السيد "بوجام" بتلخيص جهود التحديث الجارية ونتائجها:

- تم تحقيق أكثر من 50% من الأهداف لفترة 2012-2013 في منتصف الفترة المالية،
- ارتفاع الخدمات الإجمالية لفائدة البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة الواقعة على الجزر والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2009،
- نظام مراقبة الجودة المعترف به من قبل مدققي حسابات الأمم المتحدة باعتباره الأكثر كفاءة،
- تحسين المسائلة: العمل على الاستمرار في تطوير آليات المراقبة الإدارية، تخطيط رصد الأداء المعزز. أما تحليل الكلفة بالمقارنة مع النتائج فما زال في طور الانجاز،
- تحسين الشفافية: نشر نتائج التنمية باستخدام النظام الآلي للاتصالات الداخلية Intranet. وسوف تكون هذه الصفحات الإلكترونية في متناول شركائنا خلال سنة 2013.

67. وفي معرض حديثه عن التحديات المقبلة أشار السيد "بوجرام" إلى التحدي الأول والمتمثل في تجديد محفظة المشاريع للحفاظ على حجم خدمات مركز التجارة الدولية والعمل على رفعها. ويتطلب الحفاظ على المستوى الحالي لأداء المركز الحصول على إيرادات تقدر بنحو 40 مليون إلى 45 مليون دولار أمريكي. كما يتعين على المركز أن يكون سابقاً في تحويل أفكار المشاريع إلى مشاريع وبرامج عملية وممولة وأن يكون كذلك أكثر ديناميكية في جلب مصادر التمويل من الجهات المانحة على اختلاف مشاربها. ولبلغ هذا الهدف يعمل المركز على ثلاثة جبهات:

68. أولاً اتخذ مركز التجارة الدولية التدابير الضرورية لتحسين تصميم المشاريع وتبدير شؤون البرامج الكبرى. وهو يقوم حالياً بوضع إجراءات جديدة لتحسين دورة التخطيط من خلال: تقييم حاجيات المستفيدين بطرق أفضل وأنجع، دمج الخدمات والمنتجات في جميع أقسام المركز حتى يتسنى تقديم حلول حسب الطلب، الإلمام الشامل بكلفة ومقومات المشروع مع الإدراك التام لقدرات مركز التجارة الدولية، وذلك حرصاً على أخذ الدروس والخبرة من خلال التمرس بالتجارب والنتائج. وفي سنة 2013 شرع مركز التجارة الدولية في استعمال منهجية جديدة لتحليل وتقييم القدرة التنافسية التجارية قصد توجيه تصميم المشاريع على النحو الأفضل لإيجاد حلول متكاملة وريادية.

69. ثانياً، يعمل مركز التجارة الدولية حالياً على إيجاد صيغة لانجاز المشاريع بصفة تسمح للمساهمات غير المخصصة من تشكيل بذور التمويل، وبالتالي تغذية جهود تجديد أجندة المشاريع. وخلال سنتي 2012 و 2013 قام مركز التجارة الدولية بتحويل 13 مقترح مشروع إلى 9 مشاريع مؤكدة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي التزمت بتمويلها الجهات المانحة. وأملنا في استكمال محفظة المشاريع بتصميم 6 اقتراحات مشاريع بالشراكة مع المستفيدين والمانحين والشركاء بمبلغ إضافي قيمته 12 مليون دولار أمريكي. ووفقاً لمخططة العملي لسنة 2013 قام مركز التجارة الدولية باعتماد مبلغ 500,000 دولار

أمريكي لتقييم حاجيات البلدان وتقديم المساعدة المناسبة، ومن المرتقب أن يبعث المركز للوجود 6 إلى 8 مشاريع جديدة ضخمة خلال الفترة المتبقية من هذه السنة لفائدة البلدان. تجعل هذه الجهود المتضافرة مركز التجارة الدولية في قمة الأداء، لأنها جهود تجمع بين تقييم الحاجيات وإنشاء المشاريع.

70. ثالثاً: شرع مركز التجارة الدولية في وضع استراتيجية ديناميكية لتعبئة الموارد مشابهة لتلك المتعلقة بتقييم الحاجيات ، وذلك حرصاً على استشارة الجهات المانحة والمستفيدة بصفة مبكرة في شأن تصميم المشاريع. تتمثل الجهات المعنية بمخطط تعبئة الموارد في الجهات المانحة التقليدية والجهات الجديدة المحتملة من القطاعين العام والخاص. هذا، وترمي الاستراتيجية الجديدة لجمع الأموال إلى:

- تحسين الاتصالات الداخلية باعتماد إجراءات داخلية جديدة ،
- العمل على تحسين العمليات الخارجية،
- مضاعفة الجهود للاتصال بالجهات المانحة من البلدان الناشئة،
- تضافر الإجراءات لتطوير الشراكة مع القطاع الخاص،
- البحث عن مصادر تمويل متعددة الجهات المانحة لتقييم الحاجيات ووضع الآليات اللازمة لتطوير البرامج الكبيرة ثم التنفيذ.

71. أما التحدي الثاني الكبير الذي يواجه مركز التجارة الدولية فيتمثل في العمل باستمرار على التكيف والتأقلم مع بيئة في تطور وتغير مستمر. وفي هذا السياق يعمل مركز التجارة الدولية على تطوير منهجيات وطرق مبتكرة ومنتجات وخدمات متجددة في مواجهة متطلبات المستقبل. كما يعمل مركز التجارة الدولية على اكتشاف الأسواق من كافة جوانبها لضبط التدابير التي يتعين على البلدان النامية اتخاذها لتكون صادراتها مثمرة ومربحة، مما سيتيح للشركات الصغرى والمتوسطة في هذه البلدان فرصة التدرج والارتقاء إلى الأفضل في سلم القيم على المستوى الإقليمي والدولي. ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسات العناصر الأساسية الآتية:

- يتعين على البلدان النامية اعتماد استراتيجيات الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية و/ أو الإشارات الجغرافية أن تلعب دوراً رئيسياً في اكتساب الثقة مما يزيد في القيمة المضافة للصادرات،
- احترام معايير متميزة مثل المتطلبات الأخلاقية والبيئية كشرط ضروري لدخول البضاعة إلى بلدان الشمال،

72. زيادة على الدراسات التسويقية، يعترف مركز التجارة الدولية التركيز على ديناميكية السوق فيما بين بلدان الجنوب خاصة في مجال الاندماج والتكامل الإقليمي. وفي هذا الشأن، دخل مركز التجارة الدولية في مناقشات مع منظمة الوحدة الإفريقية ومختلف الهيئات الإقليمية. يعتبر استخدام سلاسل القيم الإقليمية المنطلق المباشر والمنطقي لولوج سلاسل القيم العالمية.

73. كما يسعى مركز التجارة الدولية على استكشاف أنظمة المشاريع التي تراعي العديد من المصالح وتسعى إلى التوفيق بين الأهمية التصديرية للبلدان النامية والطلب الناشئ عن الزبائن في السوق أو المستثمرين المحتملين مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات التمويل من قبل الجهات المانحة. ومن المحتمل أن يشكل الأمن الغذائي موضوعاً هاماً لتطوير هذه المنهجية.

74. أما عن الاندماج الاجتماعي، فإن مركز التجارة الدولية يأخذ بعين الاعتبار في مخططة الاستراتيجية 2015-2016 ضرورة قياس تأثيرات أنشطته على التشغيل من خلال تنمية الصادرات. وبالنظر إلى نجاح برامج المركز المتعلقة خاصة "بالمرأة والتجارة والمجتمعات الفقيرة والتجارة" سيعمل مركز التجارة الدولية على تفكيك القيود والحوجز التي تواجه رجال الأعمال الشباب في البلدان النامية.

75. ولقد قامت هيئات الإشراف على مركز التجارة الدولية بتحليل دور سلاسل القيم العالمية : لقد مكن عمل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية من إعطاء أبعاد جديدة لديناميكية القيمة المضافة في التجارة. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" فقد توفيق في تطبيق هذه المعادلة الخاصة بالتجارة في مجال الاستثمار. ويعتبر مركز التجارة الدولية الأداة المناسبة لتقديم المساعدة العملية للشركات الصغرى والمتوسطة في البلدان النامية حتى تندمج في سلاسل القيم الشمولية وذلك عن طريق:

- مساعدة البلدان الأقل نمواً على إدراك أهمية الاندماج في سلاسل القيم والفوائد التي قد تحصل عليها من ذلك. وضماناً لاستمرارية منهجية التوافق مع المناقشات التي ستدور خلال الاستعراض الشامل للمساعدة من أجل التجارة المقبل، سيركز المنتدى العالمي لتنمية الصادرات WEDF على هذا الموضوع الهام ،
- تعبئة القدرات من أجل تحليل استقصاء بشأن الحواجز غير التعريفية لتسهيل الحوار بين القطاعين العام والخاص . هذا، ويمكن لمركز التجارة الدولية أن يساهم في معالجة المسألة الأوسع نطاقاً والمتمثلة في تحديات تسهيل التجارة،
- ومن خلال برنامج تجارة الخدمات المصمم حديثاً سيعمل المركز بصفة متزايدة بالتعاون مع هيئات صناعة الخدمات حتى يتسنى له الإلمام ببيئة شركات الأعمال ومساعدتها بالتالي على تسوية بعض المسائل القانونية.

76. يشكل الاستثمار الإجمالي الذي يعتزم مركز التجارة الدولية تخصيصه لتنمية المشاريع والابتكار 4,5% من مجموع خدمات المركز لسنة 2013.

77. واختتم السيد "بوجام" كلمته معرباً عن أمله في أن تستمر هذه الجهود حتى يتمكن مركز التجارة الدولية من المساهمة بصفة حاسمة في إنجاح الأجندة العالمية المقبلة حول التجارة والتنمية التي ستقع صياغتها خلال الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده ببالي ثم في الإطار المناسب الذي سينعقد إثر الأهداف الإنمائية للألفية أي بعد سنة 2015 "post-2015 MDG framework".

## عينة من إنجازات مركز التجارة الدولية وأفاق 2013

### من تقديم السيد "فريدريك فون كيرشباخ" - مدير قسم البرامج القطرية بمركز التجارة الدولية

78. في مستهل كلمته أبرز السيد مدير قسم البرامج القطرية التوازن الجغرافي في توزيع خدمات مركز التجارة الدولية. حيث يتم التركيز من ناحية على احتياجات البلدان المائة وواحد 101 من البلدان ذات الأولوية (البلدان الأقل نمواً "LDCs"، البلدان النامية غير الساحلية "LLDCs" البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والبلدان الصغيرة الواقعة على الجزر "SIDS"). ومن ناحية ثانية، يقدم الخدمات والمشاريع في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم.

79. استعرض السيد "فريدريك"، من بين مسائل أخرى، الإنجازات الآتية:

- أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS": قطعت هذه المجموعة أشواطاً هامة نحو بناء قدرة إقليمية مستدامة لتنمية وترويج التجارة، تنشيط الصادرات وتنمية القدرة التنافسية للشركات لتأهيلها في مجال المبادرات التجارية
- "EXPECT" The Export Promotion and Enterprise Competitiveness for Trade Initiative التي تم إطلاقها في إطار المرحل الثانية من برنامج بناء القدرات التجارية في أفريقيا PACT II الذي يشكل الأداة الفنية والعملية لتجسيد هذه المبادرة على أرض الواقع والسبيل المناسب للتدرج في سلم القيم في القطاعات التي توفر للمنطقة إمكانيات تجارية عالية.
- الدول العربية: مبادرة EnACT (أو القدرة التجارية العربية المحسنة)، وهو برنامج تحويل إمكانيات الصادرات العربية إلى صفقات حقيقية تمكنت بفضلها الدول الأطراف الخمسة الآتية (الجزائر، الأردن، مصر، المغرب، تونس) من النفاذ إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات الغذائية المحولة بما فيها المنتجات الحلال.
- أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: قام مركز التجارة الدولية بتدعيم طاجيكستان في مسلسل انضمامها إلى مركز التجارة الدولية، علاوة على تدعيم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية لهذا البلد مثل الصناعات الزراعية والنسيج والملابس،
- آسيا والمحيط الهادي: تمكن مركز التجارة الدولية في بنغلاديش بفضل برنامج "NTF II" (أو بناء القدرات الترويجية والتصديرية وتقديم الخدمات) من التوفيق "matchmaking for IT and ITES companies" بين المتعهدين بخدمات البرامج الإعلامية وشركات تكنولوجيا المعلومات (بنغلاديش وجهة لتكنولوجيا المعلومات ومن كبار المصدرين عالمياً مما جعلها تستفيد من سوق سريعة النمو في أوروبا)،
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تمكن مصدرو المنتجات الزراعية في الممر الشمالي للأمازون في البيرو من تنويع معروضاتهم من المنتجات وفتح أسواق جديدة بفضل شبكة دعم التجارة المعززة.

80. استعرض السيد "فريدريك" أهم مجالات تدخل مركز التجارة الدولية في مختلف جهات العالم سنة 2013 :

- أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: يواصل المركز جهوده الرامية إلى تدعيم الاندماج الاقتصادي الإقليمي والتدرج في سلم القيم،
- الدول العربية: تقديم المساعدات ذات الصلة بالتجارة في الدول العربية مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة قصد خلق مواطن الشغل خاصة للنساء والشباب،
- أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: تنمية القدرة التنافسية التصديرية للشركات الصغرى والمتوسطة من خلال تنمية القطاعات التصديرية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية بالتوازي مع مراحل ما قبل وما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية،
- آسيا والمحيط الهادي: يعتبر تنشيط تجارة السلع والخدمات فيما بين بلدان الجنوب من بين أهم الأولويات في هذه المنطقة،
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: يعمل المركز باستمرار على تنمية النفاذ إلى المعلومات التجارية وتدعيم البنية الأساسية وتعزيز التجارة.

## مناقشات عامة:

81. اثنان وأربعون دولة إضافة إلى منظمة دولية واحدة ومنظمة غير حكومية ساهمت في المناقشات العامة.
82. أعرب السادة المندوبين عن ارتياحهم للقيمة العلمية الجيدة للتقرير السنوي لسنة 2012 مشيدين بقيمته الفكرية لما تضمنه من دراسات ميدانية عديدة، ومعربين كذلك عن تقديرهم العالي للأداء المتميز لمركز التجارة الدولية في تنفيذ برنامج 2012. كما توجه المندوبون بالشكر لمركز التجارة الدولية على العناية الفائقة التي أبداه في إعداد وتقديم الوثائق لتسهيل اجتماع الفريق الاستشاري المشترك JAG meeting مؤكداً مجدداً على أهمية إصدارات ومنشورات المركز التي تعتبر بحق وسيلة هامة وفعالة للتواصل.
83. كما توجه المندوبون بالشكر للسيدة "باتريسيا فرانسيس" وللإدارة العامة لمركز التجارة الدولية ولكافة الموظفين على الأداء العالي والتفاني في العمل معربين عن ارتياحهم للتطورات التي شهدتها المركز بفضل التوجيهات الحكيمة للسيدة "باتريسيا" خلال السنوات السبع الماضية، حيث لعبت دوراً قيادياً في تنفيذ مسلسل التغييرات والإصلاحات. وتحدث أحد المندوبين قائلاً أن مركز التجارة الدولية يعتبر واحداً من أفضل المنظمات الدولية إدارة وتسييراً. وأضاف آخر بأن المركز من أكثر مؤسسات الأمم المتحدة كفاءة وأداء.
84. توجه الفريق الاستشاري المشترك بالشكر لمركز التجارة الدولية على الجهود التي يبذلها لتحسين الشفافية والمساءلة. وأعربت الوفود عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه مركز التجارة الدولية في تنفيذ مبدأ الإدارة القائمة على النتائج "RBM" على كافة المستويات في المنظمة مع التركيز على النتائج والعمل على التأثير المباشر، وذلك من خلال بنية أساسية مكتملة الاندماج تعتمد على النظم الإعلامية الآمنة. وأقر الفريق بأن المركز يعتبر نموذجاً للحكمة الجيدة في تنفيذ مبدأ الإدارة القائمة على النتائج. كما رحب بنشر نتائج التنمية على الشبكة الإعلامية الداخلية "Intranet" لمركز التجارة الدولية واطلع على قرار المركز بوضع صفحات الويب للعموم سنة 2013.
85. ولقد أشادت الوفود المشاركة بالنظام الجديد لمراقبة الجودة التي وضعها مركز التجارة الدولية منذ 2010 وقد أعربت عن تأييدها للمسلسل الداخلي الجديد الرامي إلى تحسين آليات تقييم الحاجيات وتعميم منتجات وخدمات المؤسسة على كامل أقسام إدارتها. كما اطلعت الوفود على مسعى المركز لإحراز تقدم في منهجيات قياس التأثير لفترة السنتين القادمتين.
86. وقد أكدت العديد من الوفود عن تأييدها واهتمامها البالغ بالتقييم المقبل لمركز التجارة الدولية، كما أعربت عن يقينها التام بقدرته على تقديم تقييم مستقل وموضوعي للإنجازات التي حققتها على امتداد السنوات السبع الماضية، هذه الإنجازات التي تبشر بأفاق واعدة تضمن قيمة قصوى ومكاسب تنموية لا ريب فيها. كما شجع المندوبون مركز التجارة الدولية وشركائه على استعمال التقييم كأداة وفرصة في نفس الوقت للتعلم من التجارب واكتساب الخبرة من النتائج وترشيد العمل في المستقبل.
87. أكدت مناقشات الفريق الاستشاري المشترك على الأهمية الإستراتيجية لوضع برنامج عريض يمتد لعدة سنوات، القصد منه ضمان استدامة إستراتيجية مركز التجارة الدولية المتمثلة في قياس مدى التأثير. وقد بادرت الوفود بتشجيع مركز التجارة الدولية بالاستثمار في تجديد أجندة المشاريع وخاصة تلك المتعلقة بالابتكار. وقد أعرب العديد من ممثلي البلدان المستفيدة عن امتنانهم للجهات المانحة التي دعمت برامج استفادت منها بلدانهم مناشدين هذه الجهات لمواصلة دعم جهود مركز التجارة الدولية لتمكينه من تنفيذ مخططة الاستراتيجية. وقد أكدت العديد من الوفود على ضرورة تصميم المشاريع في المستقبل بشراكة وثيقة مع البلدان المستفيدة.
88. بادر المندوبون إلى تشجيع مركز التجارة الدولية على مواصلة بناء القدرة التصديرية للقطاع الخاص بما في ذلك مؤسسات الأعمال الوطنية والإقليمية قصد إدماج الشركات الصغرى والمتوسطة في السلسلة العالمية والإقليمية للقيم. كما أعربوا عن تأييدهم لتوجهات المركز الأساسية الرامية إلى دعم البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة الواقعة على الجزر والبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأكثر الاقتصاديات هشاشة. والمطلوب أيضاً عدم إهمال حاجيات وتحديات البلدان ذات الدخل المتوسط على اعتبارها تملك إمكانيات تؤهلها للمشاركة بصفة فعالة في التجارة فيما بين بلدان الجنوب.
89. قام عدد من المندوبين بتشجيع مركز التجارة الدولية بمواصلة جهوده الرامية إلى دعم الأسواق الرائدة في مجال تنمية صادرات المنتجات الزراعية بما في ذلك مبادرات تطوير القطاع ودعم إدارة جودة الصادرات. كما تم تحديد قطاع الملابس والمنسوجات كمصدر رئيسي لخلق فرص الشغل والقيمة المضافة في بعض المناطق.
90. رحبت الوفود بقرار إعادة إطلاق برنامج تجارة الخدمات وأقرت بأهمية هذا القطاع في تنمية تجارة البلدان الأقل نمواً. ثم أثار أحد المندوبين مسألة التجارة الإلكترونية وفوائدها في تنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة، مؤكداً على أهمية إدماج تكنولوجيا المعلومات في مبادرات بناء القدرات خصوصاً بالنسبة للبلدان الأكثر فقراً. كما أكد المندوب أيضاً على أهمية دور الحكومات في تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية من خلال المبادرات والإرادة السياسية.



91. أعرب المندوبون عن دعمهم المطلق لمركز التجارة الدولية لدوره الرائد في مجال ضبط الحواجز غير التعريفية مثل العوائق أمام التجارة وتوفير المعلومات التجارية للبلدان الأقل نمواً. ويعتبرون أن زيادة الشفافية هي الخطوة الأساسية لتخطي عقبة الحواجز التجارية. وأشاروا إلى استعمال عدة وفود لنتائج المسوح الاستثنائية حول التدابير غير التعريفية " NTM surveys" بالشراكة مع مركز التجارة الدولية لتطوير حلول تحسن مناخ الأعمال في بلدانهم.
92. لقد أعربت الوفود عن تأييدها الكامل لبرنامج مركز التجارة الدولية حول "النساء والتجارة" مؤكدة على أهمية تكافؤ الفرص بين الجنسين وتدعيم استقلالية النساء. كما أعربت الوفود عن ارتياحها لجهود منظمة التجارة الدولية الرامية إلى توسيع أنشطة الإدماج لتشمل الترويج لنموذج شامل ومستدام للتنمية مع التركيز على المجتمعات الفقيرة والتجارة والبيئة والشباب.
93. أكدت العديد من الوفود على المسألة الخطيرة للبطالة بين الشباب والنساء ورحبت بجهود مركز التجارة الدولية لتوسيع البرامج التي توفر فرص مستدامة لتشغيل النساء والشباب بالاعتماد على التجارة بما في ذلك استخدام البرامج الحالية مثل برنامج الأزياء الأخلاقية.
94. ورحبت الوفود بوضع الدعم الذي يحل محل وثيقة البرنامج الموحد the Consolidated Programme Document (CPD) واطلعت على اعتراف مركز التجارة الدولية بدمج جمع التبرعات مع تقييم الحاجيات لتحسين الاستجابة لاحتياجات المستفيدين. كما أعربت الوفود أيضاً عن ارتياحها لجهود مركز التجارة الدولية الرامية لتطوير أشكال جديدة من التعاون أساسها التمويل المتعدد الجهات المانحة لتمويل أورش المشاريع الكبرى قصد زيادة حجم وتأثير تسليم المبالغ المالية. وفي الأخير أقرت الوفود أهمية مركز التجارة في إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص.
95. وصرحت عدة وفود من الجهات المانحة أنها كانت تعمل لتحسين التأزر والمساندة المتبادلة بين برمجتها بشأن المساعدة الثنائية والجهود المتعددة الأطراف مع الإقرار بالتوافق الوثيق بين إستراتيجية المساعدة الإنمائية الخاصة بها والأهداف الاستراتيجية للمركز كما أقرت الوفود أهمية دور المركز في تنمية القطاع الخاص الذي يوجد في محور استراتيجياتها المتعلقة بالمساعدة من أجل التجارة. كما قامت الوفود ببحث مركز التجارة الدولية على تحديد المناطق الأكثر فقراً وفقاً لخطط التنمية في البلدان المستفيدة.
96. أعربت العديد من البلدان المستفيدة عن امتنانها للجهات المانحة لدعمها المتواصل لمركز التجارة الدولية في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. وقد طلبت بعض الوفود المزيد من الدعم لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى معربة عن استعدادها لمؤازرة المزيد من مبادرات مركز التجارة الدولية في هذا الشأن. وقد طلب وفدان من المركز الاستمرار في المزيد من الدعم للدول الصغيرة الكائنة في جزر المحيط الهادي. كما طلب وفدان المزيد من الدعم للاقتصاديات الصغيرة والهشة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بما في ذلك الدول النامية الواقعة على الجزر الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الصغيرة في أمريكا الوسطى. وقامت أربعة وفود ببحث مركز التجارة الدولية والجهات المانحة على مواصلة الاستثمار في التنمية الاقتصادية في البلدان التي تشهد التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وذلك من خلال برنامج تعزيز القدرات العربية في برامج التجارة EnACT".
97. أبرز المندوبون أهمية التجارة بين بلدان الجنوب لتنمية الصادرات وحثوا مركز التجارة الدولية على مواصلة استكشاف ما تتوفر عليه هذه التجارة من إمكانيات. كما أعربوا عن دعمهم لجهود المركز الرامية إلى تعزيز الاندماج الإقليمي عبر تشجيع التجارة الإقليمية البينية والتجارة بين الأقاليم. وباعتراف المنتدى العالمي لمركز التجارة الدولية حول تنمية الصادرات "WEDF 2012" يشكل مركز التجارة الدولية منبرا هاما لتوسيع وتنمية المبادلات التجارية بين أفريقيا وآسيا. كما يمكن للمنتدى أن يلعب دورا على المدى البعيد في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان التجارة.
98. وجهت الوفود عبارات الشكر والامتنان لمركز التجارة الدولية على دعمه لمسلسل انضمام الدول الأقل نمواً لمنظمة التجارة العالمية ولبناء قدرات تنمية التجارة. كما أبرز أحد الوفود حاجة البلدان ذات الدخل المتوسط للاستفادة من المساعدة الفنية لمركز التجارة الدولية لتسهيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وحاجتها أيضا للمساعدة في بناء القدرات في مرحلة ما بعد الانضمام.
99. أيد المندوبون تعزيز أوجه التأزر والتعاون بين مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" في أفق إقامة الاستعراض الرابع للمساعدة من أجل التجارة في يوليو القادم، كما شجعوا هذه المنظمات على تفادي ازدواجية الأعمال.
100. وأعربت عدة وفود عن دعمها لطلب مركز التجارة الدولية بشأن المرونة العملية لتنفيذ تخفيض الميزانية العادية للمنظمة لفترة السنتين المقبلتين بمبلغ 1.9 مليون فرنك سويسري. كما حثت هذه الوفود مركز التجارة الدولية على توظيف المنهجية القائمة على النتائج عند تنفيذ التخفيضات اللازمة.

## ردود إدارة مركز التجارة الدولية

101. بعد العرض المقدم من طرف السيد "فون كيرشباخ"، طلب وفد من أمريكا اللاتينية ما إذا كانت البلدان الأخرى من المنطقة، وتحديدا من أمريكا الوسطى، سيتم إدراجها هذه السنة من بين البلدان المستفيدة من برنامج مركز التجارة الدولية. هناك العديد من البلدان ذات الاقتصاديات الصغيرة والهشة في المنطقة التي بحاجة إلى مساعدة في مجالات مثل تنمية قدرات المرأة والأسواق الخضراء والسياحة البيئية.
102. أجاب السيد "فون كيرشباخ" أن مركز التجارة الدولية يدرك تمام الإدراك مدى ضعف وهشاشة اقتصاديات بلدان أمريكا الوسطى، ولقد أمعن التفكير في كيفية تعزيز وبناء برنامجها في المنطقة. و في الوقت الحاضر مازال تدخل المركز في المنطقة محدودا ويعمل المكتب الإقليمي بالمكسيك على استكشاف إمكانيات التعاون مع الهيئات الحكومية في هذه المنطقة. كما يجري المركز محادثات مع الجهات المانحة المهتمة بتمويل برامج لفائدة بلدان المنطقة ولم ينجح لحد الآن في الوصول إلى قرار حاسم في هذا الشأن.
103. وطلب وفد من أفريقيا توضيحات حول تصورات مركز التجارة الدولية حول إمكانية تدخله في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ECOWAS" فهل سيكون ذلك بصفة انفرادية أم من خلال الصندوق الأوروبي للاستثمار، ثم كيف يتعامل المركز مع هذه المجموعة على المستوى الإقليمي. أما المسألة الثانية فتتعلق بالشروط الواجب توفيرها من بلد في حاجة إلى مساعدة مركز التجارة الدولية لوضع استراتيجية وطنية للتصدير.
104. ردا على هذه التساؤلات، قال السيد "فون كيرشباخ"، أولا يقف مركز التجارة الدولية على كامل الاستعداد لمساندة ودعم سياسات وأولويات البلدان الأقل نموا على المستوى الوطني كلما استفادت من تمويلات الصندوق الأوروبي للاستثمار، ثانيا يمكن العمل على تنمية وتطوير برامج بلدان المنطقة كلما حظيت باقتراحات بنكية للتمويل أو باهتمامات الجهات المانحة. وأخيرا يعمل مركز التجارة الدولية على إيجاد حلول لتحل محل المرحلة الثانية "PACT II" من برنامج بناء القدرات التجارية في إفريقيا والمرحلة الثانية من تمويلات الصندوق الهولندي للانتماء "NTF II".
105. وأضاف السيد "فون كيرشباخ" أنه شديد الاقتناع بأهمية استراتيجيات التصدير الوطنية "national export strategies (NES)" وفي اعتقاد مركز التجارة الدولية كذلك أن هذه المنهجية تشكل وسيلة ممتازة لبرمجة وتنفيذ أولويات تنمية الصادرات. ولكن هذا العمل يخضع لشروط. أولا يجب أن يكون أصحاب القرار السياسي في الحكومات وأصحاب المصالح في البلدان مقتنعين بالقيمة المضافة لهذا البرنامج NES، ثانيا يجب العمل على توفير الموارد المالية الضرورية. وقد حظي هذا البرنامج بمساهمات منتظمة من الجهات المانحة. وبكل تأكيد يرحب مركز التجارة الدولية بالمزيد من الدعم في هذا المجال. فمثل هذه الاستراتيجيات تضمن تماسك برنامج المساعدة من أجل التجارة وتجعله يتماشى وحاجيات أصحاب المصالح.
106. وردا على المناقشات العامة، توجهت السيدة فرانسيس بالشكر لكافة المندوبين على تدخلاتهم القيمة والملاحظات المفيدة وعبارات الارتياح التي أبدتها الدول المستفيدة. ثم أضافت قائلة:
107. أشكركم باسم مركز التجارة الدولية على عبارات التقدير والارتياح التي أبدتموها بشأن أهمية العمل الذي قمنا به سنة 2012 وعلى الملاحظات القيمة حول القيمة العلمية للتقرير السنوي. ومن الواضح أن السادة الأعضاء المحترمين، كل من منظوره الخاص، يعطي تقييما لفترة الولاية التي تحملنا أثناءها عبئ المسؤولية ولكنهم يؤكدون جميعا على الدور الهام الذي لعبه مركز التجارة الدولية في تنمية صادرات الشركات الصغرى والمتوسطة، هذا الدور الذي كان له بليغ الأثر على التنمية الاقتصادية الوطنية على الرغم من الأزمة التي أرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي.
108. إننا نشعر بشديد الامتنان لما أبدتموه من ثناء وتقدير لبعض البرامج الهامة لمركز التجارة الدولية بما فيها المسوح الاستثنائية حول التدابير غير التعريفية NTM surveys، برنامج تعزيز القدرات العربية في برامج التجارة "EnACT"، برنامج النساء والتجارة، برنامج التجارة والتنمية المستدامة، دعم مركز التجارة الدولية لمسار انضمام البلدان الأقل نموا لمنظمة التجارة العالمية، مشاريع التنمية القطاعية، الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الصادرات وأخيرا وليس آخرا برنامج الأزياء الأخلاقية.
109. نحن نقدر كل التقدير الاهتمام المشترك الذي تولونه باستمرار لتنمية المشاريع والبرامج الشمولية المندمجة. ونحن على يقين أنكم بدوركم تقدرون الجهود والعمل الذي تقوم به سواء بشأن تمكين المرأة من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي أو الاقتصاد الأخضر أو التخفيف من وطأة الفقر بفضل العمل التجاري. سوف نواصل السير على هذا الدرب وسنكثف اهتمامنا بكل هذه المجالات، بل وسينصب اهتمامنا كذلك على مشكل تشغيل الشباب، وإننا بصدد البحث عن مصادر التمويل لوضع برنامج للمصدرين الشبان.
110. نشكركم جزيل الشكر على دعمكم لبرامجنا الكبرى المتعددة السنوات. ومن ناحيتنا نهتم كثيرا بمواصلة التعامل مع الجهات المانحة ونأمل تجسيد فكرة تمويل هذه البرامج من طرف العديد من الجهات المانحة. وسوف تظهر بوادر هذه المقاربة في الأشهر المقبلة كجزء من جهودنا الرامية إلى تجديد محفظة مشاريعنا الكبرى.

111. ونحن نقدر كل التقدير انشغال معظم المندوبين بمشاكل الدول الأقل نمواً والاقتصاديات الهشة للبلدان الصغيرة .
112. تصلنا طلبات من العديد من الدول الأقل نمواً للمزيد من الدعم. نحن لا نبخل على هذه البلدان بالدعم خلال فترة ولايتنا في إطار المساعدة من أجل التجارة، شريطة إيجاد مصادر للتمويل. ولا يسعنا إلا أن نشكركم مجدداً على تقديركم لعمل المركز باعتباره منظمة فاعلة وجديّة وهامة.
113. إننا نقدر كل التقدير ملاحظتكم بشأن أهمية دور الاقتصاديات الناشئة، وهذا التفكير يعكس في الواقع حرصنا الراسخ على ضرورة تغيير سياستنا، لنركز بشكل خاص على التجارة فيما بلدان الجنوب. وقد عملنا على ادماج هذا الأمر في جانب كبير من برامجنا وسيكون التعاون مع الاقتصاديات الناشئة في صميم تدخلاتنا خلال الاستعراض العالمي الرابع حول المساعدة من أجل التجارة في يوليو القادم. وفي المستقبل، سنأخذ بعين الاعتبار هذا التوجه الجديد في مشاريعنا المقبلة.
114. لقد اطلعنا بكل اهتمام على عروض التعاون المقدمة من طرف شركائنا من الاقتصاديات الناشئة وهي: الصين وتركيا والمكسيك وروسيا الاتحادية التي أعربت عن إرادتها في زيادة تعهداتها سواء كجهات مانحة أو كشركاء، وذلك حرصاً منها على تكثيف خدمات المركز في هذه المناطق.
115. نحن نشعر بعميق الود والامتنان لما جاء من عبارات الثناء والتقدير لعمل المنتدى العالمي حول تنمية الصادرات WEDF. وإنه لمن دواعي الارتياح أن نرى المنتدى يحظى بمثل هذا التقدير والاحترام لدى أصحاب القرار السياسي وفي أوساط الأعمال و يعد علاوة على ذلك، أداة متميزة في مساعدة التجارة البيئية لبلدان الجنوب، فضلاً عن معاضدة مركز التجارة الدولية في تحسين تحقيق أهدافه الإستراتيجية، باعتباره يشكل آلية للحوار في إطار الأجندة الدولية حول المساعدة من أجل التجارة التي تضم أيضاً ممثلين عن القطاع الخاص.
116. ومن دواعي سرورنا أيضاً أن نكون في اعتباركم عنصراً فاعلاً في تسهيل اندماج الشركات الصغرى والمتوسطة في سلاسل القيم الدولية والإقليمية، بما في ذلك على مستوى التجارة فيما بلدان الجنوب. ودورنا لا ينحصر فقط في مساعدة الشركات الصغرى والمتوسطة على الوصول إلى سلاسل القيم، بل أكثر من ذلك، نعمل لا على جعلها ترتقي إلى أعلى درجات هذا السلم لأن دورنا يتمثل أيضاً في جعل أعمالنا تفرز أفضل التأثيرات التنموية.
117. ومما يبعث على الارتياح أيضاً الاهتمام المتجدد ببرنامج المركز المتعلق بتجارة الخدمات. وإننا الآن بصدد تحليل الاحتياجات، ونغتتم هذه المناسبة لندعوكم إلى الاتصال بنا في أقرب فرصة للتعبير عن حاجياتكم.
118. وأخيراً نشكر السادة الأعضاء المحترمين على ثقتهم المتجددة وعلى دعمهم واستجابتهم لطلبنا بشأن المرونة وحرية الاختيار التي منحونا إياها في تنفيذ مبلغ 1.9 مليون فرنك سويسري في الميزانية العادية لفترة السنتين القادمتين.
119. قام المدير التنفيذي المساعد السيد "جون ماري بوجام" بالإجابة على الأسئلة والملاحظات الآتية:

س: كيف تساهم الجهات المانحة في النافذة واحد 1 لتمويل المشاريع الكبرى ؟

ج: تساهم الجهات المانحة بشكل كبير في صندوق الائتمان سواء بواسطة مساهمات غير مخصصة أو مساهمات مخصصة سلفاً، الأمر الذي يلقي منا كل ترحيب. أما في شأن البرامج الكبيرة فإن المساهمات يقع تخصيصها في النافذة واحد 1 من صندوق الائتمان حسب صيغ مختلفة:

- يمكن للجهات المانحة تمويل البرامج بالكامل (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لبرنامج التجارة والتنمية أو بالمشاركة جزئياً في تمويل متعدد الجهات المانحة (مثل برامج المرأة والتجارة، التجارة من أجل التنمية المستدامة، المجتمعات الفقيرة والتجارة). وبهذه الطريقة، يلعب الشباك واحد 1 دوراً متميزاً من حيث الشمولية والاستدامة لأعمالنا،
- يمكن لمركز التجارة الدولية الاستثمار عبر النافذة واحد 1 في الابتكار وتطوير المشاريع التي يمكن بدورها أن تغذي جيل عريض من المشاريع مما سيسمح للمركز الاستفادة من تمويلات إضافية من الجهات المانحة. وفي سنتي 2011 و 2012 استثمر مركز التجارة الدولية ما قيمته 600,000 دولار أمريكي في بذور 13 مبادرة مشاريع تنموية التي تبلورت لحد الآن في 9 خطط مشاريع واستفادت بتمويل يقارب 20 مليون دولار أمريكي من تقديم الجهات المانحة وتوجد 6 مقترحات مشاريع أخرى قيد الدرس ومن المنتظر أن تستقطب 12 مليون دولار أمريكي إضافية. وقد خصصنا هذه السنة 500,000 دولار أمريكي من أجل تقييم حاجيات البلدان وتجديد جيل جديد من المشاريع. ومن المنتظر إنشاء 6 إلى 8 برامج من المشاريع الكبيرة لفائدة البلدان بحلول نهاية السنة.
- أما الطريقة الأخرى لمساهمة الشباك واحد 1 في تمويل البرامج الكبيرة فتتمثل في توفير الخبرة كلما دعت الحاجة لذلك لاستعمالها في عدد كبير من المشاريع والبرامج.

ورداً على ملاحظات عدة جهات مانحة وافق مركز التجارة الدولية على تقديم تقرير عن نتائج النافذة واحد 1 بمزيد من التفاصيل لتوضيح الاستعمالات الرشيدة لمساهماتها في المشاريع الكبرى وطرق التنفيذ.

120. س: يتعين على مركز التجارة الدولية مواصلة جهوده في مجال الشفافية وقياس الأداء عن طريق النتائج

ج: نشكركم جزيل الشكر على ملاحظتكم القيمة وعلى دعمكم المستمر لجهودنا الرامية إلى تنفيذ مبدأ الإدارة القائمة على النتائج في جميع مشاريع المركز وأنشطته. ونحن نتفهم حاجة البلدان المانحة والمستفيدة على السواء لمزيد من الشفافية وقياس مدى تأثير تدخلاتنا في المجال التنموي. نحن نضع هذا الأمر ضمن أولويات اهتماماتنا كما أننا بصدد اتخاذ تدابير على مستوى النتائج،

- الخطوة الأولى التي نحن بصدد اتخاذها تتمثل في نشر النتائج على صفحات الواب في موقع مركز التجارة الدولية على الإنترنت وذلك في القريب العاجل،
- وفي نفس الوقت نحن نقطع أشواطاً لا بأس بها في سبيل تنفيذ منهجية قياس نتائج أو التأثيرات التنموية للأعمال التي نقوم بها في مركز التجارة الدولية. وكما أشارت إلى ذلك بالأمس السيدة فرانسيس، لقد قمنا بقياس الأداء بالاستناد على نتائج برنامج الأزياء الأخلاقية،
- وفي الأخير، سوف نستعمل في أفق 2016-2017 مؤشرات الأداء الاقتصادية والاجتماعية. وخلال الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري الذي سيعقد السنة القادمة سيتم تقديم تقرير مرحلي عن مدى التقدم الحاصل في تنفيذ هذه الأشغال.

121. س: هل لكم أن تقولون لنا إلى أي أين وصل إلى هذا اليوم التقييم الذي يقوم به مركز التجارة الدولية ؟

ج: بعد سلسلة من المناقشات مع الجهات المانحة في العام الماضي أعلننا عن المناقصات في مارس من هذا العام ونحن الآن بصدد دراسة عدد من الطلبات ومن المؤمل أن نبدأ في التقييم في سبتمبر.

وقد أعلن بعض البلدان رغبتها في تقديم المساعدة بالمساهمة مالياً في إنجاز هذه العملية أو عن طريق وضع خبراتها رهن الإشارة. وقد باشرت بعض البلدان الأخرى إجراءات تقديم المساعدة نذكر من بينها: كندا، الدانمارك، فنلندا، ألمانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. ونشكر الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح الذي تقدمت به لتعيين سعادة السفير "بيرز جورديالو" من الأورغواي لتمثيل البلدان المستفيدة في مسلسل هذا التقييم.

122. أجب السيد "فون كيرشباخ" على الأسئلة الآتية:

س: هل يمكن لمركز التجارة الدولية أن يتدخل أكثر في البلدان ذات الدخل المتوسط ؟

ج: نشكركم على هذا الاهتمام البالغ بنشاطات مركز التجارة الدولية الذي يتدخل في 154 بلد تنتمي كلها للبلدان النامية قصد إنجاز المشاريع. ونحن نتفهم احتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط التي تعتبر هي الأخرى في حاجة للمساعدة. كما نتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء الوفود على حرصهم من خلال تدخلاتهم القيمة بالأمس على تخصيص المزيد من المساعدة لبلدانهم حتى تستفيد من النتائج الإيجابية للاندماج في سلاسل القيم والتكامل الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

ووفقاً لمقتضيات الولاية الموكولة إلينا من الفريق الاستشاري المشتركة ومن هيئات الإشراف، فإننا نولي اهتماماً خاصاً باحتياجات البلدان الأكثر ضعفاً: البلدان الأقل نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، الدول الواقعة على الجزر الصغيرة و البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. إن الجهود الحالية لمركز التجارة الدولية قصد تقييم الاحتياجات بناء على تصميم المشاريع سيوفر المزيد من الفرص لمزيد من الالتزامات في إطار البرنامج الذي سنستفيد منه 154 دولة بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب.

123. س: لقد أثرت عدة مخاوف بشأن القدرة على إنجاز المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة في البلدان ذات الاقتصاديات الهشة في بعض المناطق ومن بينها المنطقة العربية ؟

ج: قد أظهرت التدخلات الأخيرة في الدول العربية أنه يمكن الحصول على نتائج حتى في ظل التغييرات السياسية. وحرصاً على مصالح شركائنا اختار مركز التجارة الدولية البقاء على عين المكان والتأقلم مع التغييرات الناجمة عن الربيع العربي. وقد أبانت نتائج برنامجنا بشأن تعزيز القدرات العربية التجارية EnACT من الوجهة التنموية عن مصداقية المقاربة التي ننتهجها. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا التوجه بجزيل الشكر لشركائنا الذين منحونا ثقتهم ودعمهم، ونعني على وجه التحديد كندا وسويسرا اللذان لم يدخرا جهداً في شد أزرننا ومعاضدتنا.

124. قام السيد "أندرس أيرو" بوضع اللمسات الأخيرة لهذه التوضيحات بالإجابة على السؤال الأخير.

س: هناك حاجة ملحة للخدمات التي تستعمل تكنولوجيا المعلومات الحديثة، بما فيها في مجال تنمية القدرات وتأهيل الكفاءات. فما هي القيمة المضافة لمركز التجارة الدولية في هذا المجال ؟

ج: يستعمل مركز التجارة الدولية تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحديثة بصفة مكثفة باستعمال العديد من الطرق والوسائل المتاحة، من بينها:

- على الرغم من أننا ندرك أن التجارة الإلكترونية ذات قيمة عالية وتشكل فرصة هامة بالنسبة للشركات الصغرى والمتوسطة سواء من حيث المعاملات الثنائية بين رجلي أعمال B2B أو بين التاجر والمستهلك إلا أننا نعرف أيضا أن القيود والعراقيل اللوجستية متعددة أما الانسياب التجاري. نلاحظ دوما من خلال تجاربنا وجود مشاكل في التسليم. فالإجراءات الجمركية معقدة وليس لها نهاية ولا بد من العمل على إيجاد حلول لها. فأفضل الخدمات الإلكترونية لا يمكن لها البقاء بدون إيجاد حلول لوجستية مناسبة.
- أما على مستوى مركز التجارة الدولية فإننا نستعمل بصفة مكثفة تكنولوجيا المعلومات الحديثة فلقد طورنا مجموعة من الدروس تمثل جزء من استراتيجيتنا للتعلم عن بعد يمكن الاستفادة منها مباشرة على الخط ونحن نعمل باستمرار على تنمية وتطوير محفظتنا من الدروس الإلكترونية التي تشكل وسيلة اقتصادية للتعليم. فالقراءة الإلكترونية متوفرة على موقع المركز على شبكة الإنترنت وكذلك الحلول والندوات على الهواتف النقالة للمستفيدين. فمن الأهمية بمكان، في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، استخدام وسائل فعالة من حيث التكلفة في تقديم الخدمات.

## المساهمات التطوعية

125. أعلنت العديد من الجهات المانحة عن مساهماتها التطوعية لسنة 2013.

أستراليا	تمكين المرأة في منطقة المحيط الهادي من الاكتفاء الذاتي المالي (الشباك 2) مبلغ 3 مليون دولار استرالي للفترة 2013-2016.
كندا	تنمية الصادرات لخلق فرص العمل في المغرب (الشباك 2) اعتماد بمبلغ 5 مليون دولار كندي للفترة 2013-2017 منه مبلغ 1.5 مليون دولار كندي لسنة 2013 وحدها. اعتماد بمبلغ 300.000 دولار كندي للمرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات التجارية في أفريقيا II PACT. صندوق الائتمان الخاص /الشباك 1/ اعتماد مبلغ 950,000 دولار كندي غير مخصص لسنة 2013-اعتماد مبلغ 100,000 دولار كندي مخصص للتقييم الذي يقوم به مركز التجارة الدولية. المفاوضات لتمويل البرامج الكبرى مازالت جارية.
الصين	اعتماد مبلغ 150,000 أمريكي لبناء القدرات وتأهيل الكفاءات في البلدان النامية.
الدنمارك	صندوق الائتمان لمركز التجارة الدولية / اعتماد مبلغ 13,5 كورونة دانماركية- مؤكدة لسنة 2013 اعتماد مبلغ 500,000 كورونة دانماركية لمشروع تقييم مركز التجارة الدولية.
فنلندا	صندوق الائتمان(النافذة 1) اعتماد مبلغ 5 مليون أورو للفترة 2012-2013. المجالات المستفيدة: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقديم الدعم لمركز التجارة الدولية في مجال الابتكار مع التركيز بشكل خاص على التطبيق الفعلي لمنهجية تقييم احتياجات الاندماج والتكامل الإقليمي بما في ذلك إستراتيجية التصدير.</li> <li>• الأهداف الإنمائية للألفية MDGs مع التركيز بشكل خاص على النمو الشامل، المرأة والتجارة، الاقتصاد الأخضر</li> <li>• استكمال مبادرات التنمية التجارية الأخرى بما في ذلك الاستفادة من مشاريع من تمويل الصندوق الأوروبي للاستثمار EIF projects</li> <li>• استهداف البلدان الأقل نموا مع التركيز بشكل خاص على الأولويات المحددة من طرف فنلندا .</li> <li>• اعتماد مبلغ 100,000 مخصص للتقييم الذي يقوم به مركز التجارة الدولية.</li> </ul> بالإضافة إلى ذلك تضع فنلندا خبيرين معاونين رهن الإشارة

<p>صندوق الائتمان لمركز التجارة الدولية / اعتماد مبلغ 2 مليون أورو برسم سنة 2013.</p> <p>وضع استراتيجيات للتصدير في قرغيزستان ميانمار / اعتماد مبلغ 500,000 دولار أمريكي</p> <p>المجالات المستفيدة الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• T4SD</li> <li>• المجتمعات الفقيرة وبرنامج التجارة</li> <li>• الاندماج والتكامل الإقليمي واتفاقيات الشراكة الاقتصادية</li> <li>• دعم التجارة وتعزيز مؤسسات دعم التجارة   TSI من خلال الحوار بين القطاعين العام والخاص</li> </ul> <p>مساهمة ألمانيا لعام 2014 مساوية على الأقل لمساهمتها في عام 2013. تدرس ألمانيا حاليا إمكانية مضاعفة قيمة مساهمتها لتبلغ 4 مليون أورو</p>	<p><b>. ألمانيا</b></p>
<p>صندوق الائتمان لمركز التجارة الدولية (الشباك 1) اعتماد بمبلغ 15 مليون كورونة نرويجية برسم سنة 2013</p> <p>مجالات التخصيص للتأكيد</p>	<p><b>النرويج</b></p>
<p>صندوق الائتمان لمركز التجارة الدولية (النافذة 1) اعتماد بمبلغ 120 كورونة سويدية برسم الفترة 2013-2016</p>	<p><b>السويد</b></p>
<p>4.5 مليون دولار أمريكي برسم سنة 2013 (النافذة 2) 10 مشاريع جارية مع الجمع المتجدد لآسيا الوسطى وتونس</p>	<p><b>سويسرا</b></p>

126. عبرت المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية السيدة باتريسيا فرانسيس عن امتنانها للبلدان المانحة على المساهمات التي تفضلت بتقديمها لمركز التجارة الدولية. كما توجهت بالشكر للمانحين الذين قدموا مساهماتهم لسنة 2012 وسيعلمون عن مساهماتهم لسنة 2013 في وقت لاحق. نذكر هذه البلدان حسب الترتيب الأبجدي اللاتيني: الحكومة الفلمنكية، فرنسا، الاتحاد الأوروبي، إيرلندا، اليابان، الكويت، هولندا، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

مركز التجارة الدولية (ITC) هو وكالة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

عنوان الشارع: مركز التجارة الدولية،  
54-56, rue de Montbrillant  
1202 جنيف، سويسرا

العنوان البريدي: مركز التجارة الدولية،  
Palais des Nations  
1211 جنيف 10، سويسرا

الهاتف: +41-22 730 0111

الفاكس: +41-22 733 4439

البريد الإلكتروني: itcreg@intracen.org

الموقع الرسمي: www.intracen.org

